مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (20) العدد (1) 1998
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research –Economical Science Series Vol. (20) No (1) 1998

الحساب الاقتصادي المستقل للقطاع العام للتجارة الداخلية بين النظرية والتطبيق
مثال (مؤسسة نموذجية للتجارة الداخلية بموسكو)

الدكتور علي حشمة*

(قبل للنشر في 1994/8/31)

❐ ملخص ❐

يتحدد دور التجارة في عملية تجديد الإنتاج الاجتماعي كونها تقوم بتلبية النسبة الأعظم من حاجات السكان الاستهلاكية. وبالتالي فإن تأثير التجارة الداخلية كفرع من فروع الاقتصاد الوطني على الفروع الاقتصادية الأخرى وعلى مستوى معيشة السكان أما أن يكون كابحاً أم مسرعا. لقد تراكمت عبر سنوات طويلة مشاكل حادة في مجال التجارة الداخلية في روسيا أثرت سلبياً على تطورها وأنعكس تأثيرها على جميع الفروع الاقتصادية الأخرى وكذلك على مستوى معيشة الناس وتجلى هذا في عدم التناسق بين العرض والطلب للكثير من السلع الاستهلاكية إضافة إلى الربحية المنخفضة للمؤسسات التجارية الحكومية والنواقص في إدارتها التنظيمية مما أتاح المجال لنمو سوق الظل وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكي. ومن هذه الزاوية فإن إصلاح التجارة الداخلية هي جزء من الإصلاح الاقتصادي العام بالتالي فإن تطبيق الآلية الاقتصادية الجديدة (الحساب الاقتصادي) من شأنه أن تؤدي بالنهوض في التجارة الداخلية ويجعلها أكثر ربحية وينعكس إيجابياً على الاقتصاد ككل وعلى تحسين مستوى معيشة الناس.

وفي بحثنا هذا قمنا بدراسة المسائل النظرية المتعلقة بالحساب الاقتصادي المستقل في مجال التجارة الداخلية وإشكالياتها. كما أجرينا دراسة علمية تحليلية لواقع مؤسسة نموذجية هي (مجمع الربيع للتجارة الداخلية الجامعة في موسكو) قائمة على الحساب الاقتصادي وذلك من أجل فهم الإشكالات التي تحدث عند تطبيق هذه الآلية الاقتصادية عملياً بطريقة شكلية وعززنا دراستنا التحليلية هذه بالاستنتاجات والاقتراحات العلمية المناسبة.

* أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (20) العدد (1) 1998
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research –Economical Science Series Vol. (20) No (1) 1998

The Independent Economic Calculation in the Public Sector of the Internal Trade: Theory and Practice (Case Study of a Typical Establishment for Trade in Moscow)

Dr. Ali HISHMA*

(Accepted 31/8/1994)

❐ ABSTRACT ❐

The role of trade identifies with the renewal of the social production because it satisfies the larger part of the people's consumption needs. This impact of internal trade on other aspects of the national economy is bound to be either negative or positive. During the years, a large number of problems have accumulated in Russia. These have undermined the improvement of the economy and have negatively influenced the standard of living and other parts of the economy. The manifestation is in the incongruity between supply and demand of consumption commodities, and a very low profitability of the government-run supermarkets. The administrative management of those institutions have also suffered, this has encouraged the appearance of the black market and the sharp rise in the prices of the consumption commodities. Therefore, reforming the interior trade is part and parcel of reforming the whole economy. The principle of the economic calculation will boost the interior trade and will make more profitable. Its impact on the standard of living will be positive. Indeed, the whole economy will benefit.

In this paper, all the issues related to the economic calculation in the area of the internal trade have been studied. A practical problem related to typical establishment (Moscow Spring Supermarket) has been analysed. This study is based on the concept of the economic calculation and is supported by the proper conclusions and further suggestions.

*Associate Professor at the Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia - Syria.

مقدمة:

إن الإصلاح الاقتصادي الجذري في مجال التجارة الداخلية في روسيا تفرضها ضرورة إحلال آلية اقتصادية جديدة، تتلائم مع المتغيرات في طرات على الوضع الاقتصادي والاجتماعي فيها.

وإذا كانت الآلية الاقتصادية القديمة اتجهت إلى زيادة عدد العاملين في الاقتصاد الوطني وازدياد حجم التوظيفات الاستثمارية والأرصدة الإنتاجية على حساب جذب الموارد الإضافية، بمعنى آخر تغذية العوامل الاتساعية في الاقتصاد الوطني فإنه في ظل الثورة العلمية التكنيكية في العالم وحاجة الاقتصاد الوطني في روسيا وقدرته على استيعاب معطيات هذه الثورة يجب تقليص هذه النزعة الاتساعية في التنمية الاقتصادية وانتقال الاقتصاد الوطني بما فيه أحد فروعه التجارة إلى طريقة التطور التكثفي للالتصاق بكل حاجات العلم والتكنيك.

وفي ظل تطور الحاجات الاجتماعية للناس في هذه المرحلة ينكشف عقم سياسة المركزية الشديدة للإدارة العليا وعرقلتها للتنمية الاقتصادية وإحلال الديمقراطية في نظام الإدارة الاقتصادية كحل القضايا الاجتماعية وتتطلب هذه المهام إدخال آلية اقتصادية جديدة مثل توسيع استقلالية العاملين في المؤسسات الاقتصادية وإدخال مبادئ الإدارة الديمقراطية التي ترتبط عضوياً بإدخال الحساب الاقتصادي الكامل وتنفيذ مبادئ التمويل الذاتي[1].

ولقد عالجنا في هذا البحث مسألتين في غاية الأهمية: أولاهما المسألة النظرية المتعلقة بالمشاكل التي تعانيها التجارة الداخلية في روسيا في ضوء دراسة تحليلية للسياسة الاقتصادية المتمثلة بالنهج المركزي الشديد الذي تتبعه الدولة في إدارة التجارة الداخلية وانعكاساته سلبياً على تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى دراسة الإصلاحات الاقتصادية التي طرأت على التجارة الداخلية على المستويين النظري والتطبيقي. وثانيهما القيام ببحث علمي تطبيقي حول هذه المسألة تمثل في دراسة مؤسسة الربيع النموذجية للتجارة الداخلية في موسكو من أجل اختبار الانسجام بين النظرية والتطبيق وعززنا بحثنا هذا بالمقترحات العلمية لحل الإشكالات التي تنتج عن الانحرافات ما بين المسألة النظرية للآلية الاقتصادية الجديدة لإصلاح التجارة وتطبيقها واقعياً.

بعض المشاكل التي تعانيها مؤسسات التجارة الداخلية في موسكو:

لقد لاحظنا عند بحثنا في أساليب تخطيط التجارة المعدة من قبل المركز

---

[1] فورونين: الحساب الاقتصادي المستقل – تغطية التكاليف – التمويل الذاتي.

وتلزم المؤسسات التجارية القاعدية بالالتزام بها هي من الكثرة والجمود بحيث تكبل حركة المؤسسات التجارية القاعدية وتفقدها زمام المبادرة حيال التغيرات التي يطرحها السوق التجاري، إضافة إلى عدم واقعيتها. فالمعروف أن النشاط التجاري يتصف بالمرونة في حركة متغيرات العرض والطلب وتبدل أذواق المستهلكين وهذا ما يجعل المؤسسات التجارية القاعدية محاصرة بالعدد الهائل من المؤشرات الإلزامية المفروضة من المركز مما يؤثر سلباً على مجمل النشاط التجاري لهذه المؤسسات ويؤثر بدوره سلباً على الحاجات الاستهلاكية للمواطنين لذلك لاحظنا ضرورة اتخاذ حملة من الإجراءات للتخلص من هذه المعوقات منها اختصار عدد المؤشرات المركزية التخطيطية العليا الملتزمة للمؤسسات التجارية القاعدية واقتصارها على المؤشرات الأساسية التالية: مؤشر الطلبات الحكومية، مؤشرات الحجم الإجمالي لسلع مواد الاستهلاك بالتجزئة، مؤشر حجم الاستثمارات الموظفة، مؤشر حجم البناء والتركيب. وكذلك إعطاء استقلالية أوسع للمؤسسات القاعدية لتخطيط المؤشرات الأخرى في ضوء تطبيقها للحساب الاقتصادي كالمعدلات الاقتصادية ومؤشرات الأرصدة الأساسية والأرصدة الدوارة ومؤشرات مصادر قوى العمل، ومعدلات الموارد السلعية بالتناسب مع دخول السكان في نطاق عمل هذه المؤسسات. إضافة إلى توسيع حقوق الهيئات الإدارية المحلية في تخطيط السوق التجاري الواقع في مجال عملها والتفتيش عن مصادر إضافية للاحتياطات السلعية.

كما لاحظنا أن تطبيق الحساب الاقتصادي والتمويل الذاتي في المؤسسات القاعدية التجارية هو أهم حلقة من حلقات الآلية الاقتصادية الجديدة، وهذا يعني أن المؤسسات القاعدية معنية بتغطية نفقاتها التجارية من خلال الدخول التي حصلت عليها نتيجة نشاطها التجاري. وبشكل آخر فإن عمل المؤسسات التجارية هو الحصول على ريعية اقتصادية تتناسب مع حجم نشاطها التجاري لتغطية نفقاتها والحصول على دخول مجزية للعاملين منها تتناسب مع نتائج عملهم. كما لاحظنا أن تطبيق مبدأ الحساب الاقتصادي يفترض تطبيق مبدأ التمويل الذاتي باعتباره نتاج للحساب الاقتصادي وملازم له وينتج عن تطبيق هذين المبدأين توسيع استقلالية النشاط التجارية للمؤسسات القاعدية، وتحسين نوعية المنتجات الاستهلاكية بالتوافق مع متطلبات توسيع وتحسين الإنتاج. كما يؤدي إلى الاقتصاد في النفقات المادية ونفقات العمل وتقليص حجم النفقات المتداولة. ويؤدي أيضاً إلى تطوير القاعدة المادية التكنيكية في التجارة وتطبيق الأساليب المتقدمة في إدارة العمل التجاري. إضافة إلى ضرورة إبرام الاتصالات وإبرام العقود

المباشرة ما بين المؤسسات التجارية القاعدية ومصادر الإنتاج السلعي لتوريد السلع بالمواصفات والزمن المحدد بالعقد، كما أن تقدير دخول العاملين في المؤسسات التجارية القائمة على الحساب الاقتصادي المستقل يجب أن يتم وفقاً لنتائج العمل المبذول والمتعلق بالدخل الصافي للمؤسسة المعنية.

وفي مجال إدارة الاقتصاد التجاري فقد لاحظنا من خلال دراستنا لواقع الإدارة انه لابد من الانتقال إلى الأساليب المعروفة في إدارة العمل التجاري من السياسة الإدارية إلى الأساليب الاقتصادية الجديدة وفق مقاييس متقدمة على مستوى القطاعات الإدارية المختلفة بحث يمكن المزج النموذجي بين المؤسسات التجارية على جميع المستويات هذا يتطلب إجراءات أساسية أهمها: اختصار الكثير من الحلقات الإدارية الوسيطة في التجارة ما بين المركز والمؤسسات التجارية القاعدية باعتبار أن وجودها أصبح غير مبرر نتيجة تطبيق الآلية الاقتصادية الجديدة. كما أكدنا على ضرورة إلغاء الازدواجية في إدارة المؤسسات التجارية على مستوى المركز والحلقات الوسطى والقاعدية إضافة إلى التأكيد على ضرورة التحويل التدريجي من المؤسسات التجارية المختلطة إلى المؤسسات التجارية المتخصصة مع ضرورة إعطاء استقلالية واسعة في إدارة العمل التجاري للمؤسسات القاعدية.

تطبيق الحساب الاقتصادي على مؤسسة نموذجية للتجارة الداخلية في موسكو:

في المجال العملي من البحث حول تطبيق الحساب الاقتصادي المستقل وإشكالياته فقد اخترنا مجمع تجاري نموذجي في موسكو هو مجمع الربيع قائم على الحساب الاقتصادي المستقل ويحتوي هذا المجمع على 24 مخزن تجاري موزع في أنحاء موسكو منهم 14 مخزن يقوم على أساس الخدمة الذاتية كما أن حجم الاستثمارات الموظفة يبلغ /600/ مليون روبل بأسعار 1988 وتبلغ نسبة مبيعات مؤسسات الخدمة الذاتية للمجمع من مجمل رقم البيعات العالم حوالي 88٪، أما النشاطات التجارية التي يقوم بها هذا المجمع فتشمل المنسوجات بأنواعها، الأحذية، الملبوسات الرجالية والنسائية، الخردوات، العطورات، الأدوات المنزلية، الأدوات الكهربائية، الأدوات الموسيقية، وتتوزع المخازن المتخصصة والجامعة التابعة جغرافياً لمؤسسة الربيع التجارية في مختلف أنحاء موسكو وتنشر فروعها في محطات القطار والمطارات وبيوت الراحة والمسارح وتشارك المؤسسة في إقامة المعارض على مستوى روسيا. أما في مجال التداول السلعي فقد بلغ حجم التداول السلعي المخطط لتجارة التجزئة في هذا المؤسسة حوالي 692 مليون روبل في عام واحد 1988 فيما تجاوز حجم التداول السلعي المنفذ فعليا في العام المذكور إلى

730 مليون روبل أي أن حجم التداول السلعي قد تجاوز الخطة بحوالي 38 مليون روبل ومن خلال تحليل مؤشر نمو حجم التداول السلعي في المؤسسة المذكورة لاحظنا أن هذا النمو يعود بالأساس إلى تحسين تركيبة السلع فيها حيث تتعامل هذه المؤسسة مع السلع الأكثر عصرية وملائمة لأذواق المستهلكين. كما تتعاقد مع أفضل المؤسسات التعاونية الموردة لهذه السلع بمعنى آخر أن المؤسسة تقوم بدراسة نظرية وميدانية مستمرة للسوق ومتغيراتها من خلال امتلاكها لكادر اقتصادي وتسويقي مختص مهتم بمعرفة آلية العرض والطلب المقتدر بشكل منظم ودون اختناقات. كما يتابع هذا الجهاز تحليل أسباب تطور التداول السلعي في كل شهر وانحرافاته من خلال تقسيم الخطة السنوية الملحوظة والمنفذة إلى خطط شهرية من أجل كشف الخلل الحاصل في الدورة السلعية وتلافيه كما يلاحظ من الجدول (1).

جدول (1):نسبة إنجاز خطة التداول السلعي بالأشهر في عام 1988[2].

الشهر	خطة الطلبات بآلاف الروبلات	المنفذ	النسبة المئوية بين الخطة والتنفيذ	الانحرافات
1	56245	58852	104.6	+ 2607
2	54940	58179	105.9	+ 3293
3	60498	64342	106.4	+ 3844
مجموع الربع الأول	171683	181373	105.6	+ 9690
4	53419	56501	105.8	+ 3082
5	45590	49936	109.5	+ 4346
6	57434	60949	106.1	+ 3515
مجموع الربع الثاني	156433	167387	107	+ 109443

[2] المعطيات الإحصائية للنشاط التجاري لمؤسسة الربيع التجارية – موسكو.

ومن خلال تحليل المعطيات الإحصائيات أعلاه يلاحظ أن نمو التداول السلعي للمؤسسة المذكورة يتطور شهرياً بشكل متناسق وديناميكي ما عدا الشهر الخامس حيث ارتفعت النسبة المئوية إلى 109.5٪ وهذا يعود إلى الإقبال النسبي من قبل المستهلكين على الشراء باعتباره بداية فصل جديد ثم بدأ يتابع المجمع في الشهر السادس إيقاعه التدريجي الديناميكي السابق. كما يلاحظ أن وتائر نمو التداول السلعي قد حدث من خلال نمو إنتاجية العمل حيث لم يلاحظ لا زيادة في رأس المال الموظف ولا في عدد العاملين في المؤسسة. أما في مجال الاحتياطيات المالية فقد بلغت حصة المؤسسة من المخططات المالية لعام 1981، 661.1 مليون روبل بينما تجاوز هذا الرقم واقعياً على مستوى التنفيذ في نهاية عام 1988، 704.7 مليون روبل أي بدخل قدره 43.6 مليون روبل.

كما لاحظنا أن جميع معدلات التنفيذ المالية الملحوظة للزمر السلعية قد تجاوزت الخطة ما عدا الزمرة السلعية (القبعات) بسبب الخلل في تنفيذ العقد المبرم بين المؤسسة ومؤسسات الجملة المعنية بالتوريد حيث كانت نسبة التنفيذ أقل من الخطة المعتمدة بحوالي /112/ ألف روبل.

ويلاحظ أيضاً أن المؤسسة لاقت صعوبات كبيرة في تأمين بعض السلع كالأحذية والألبسة الجاهزة والعطورات وأدوات الزينة وذلك بسبب النقص الحاصل في بعضها في عرض هذه المنتجات من قبل المصانع المنتجة لها أو عدم تلبية أذواق المستهلكين في البعض الآخر.

ورغم محاولات المؤسسة التكيف مع التجربة الجديدة بدخولها الحساب الاقتصادي المستقل إلا أنها اصطدمت عملياً بصعوبات كبيرة مع موردي الجملة للزمر السلعية التي تتعامل بها المؤسسة وهذا ما أدى إلى عدم قدرة المؤسسة على تلبية الطلب السكاني في بعض أنواع السلع ولكن السبب الأساسي برأينا إلى عدم قدرة مؤسسات الجملة على فهم معطيات السوق وتغيراته فلا زالت مؤسسات الجملة للمؤسسات الصناعية المنتجة لهذه السلع تفتقد إلى الدراسات العلمية الصحيحة فيما يتعلق بمواصفات السلع الملبية لرغبات المستهلكين أو دراسات معللة علمياً بالتغيرات الحاصلة في أذواق المستهلكين وفق شرائحهم الاجتماعية المختلفة /شباب – متوسطي العمر...الخ).

ومن خلال دراسة تحليلية لوظيفة الجهاز التسويقي المختص في المؤسسة لاحظنا بعض المبادرات المتخذة التي قام بها هذا الجهاز وخاصة في مجال شراء سلع إضافية من مصادر سلعية محلية أو خارجية أغنت التشكيلة السلعية الموجودة لديها كما ساهم هذا الجهاز بإقامة 86 معرض لبيع السلع وتوسيع عملية البيع في المراكز المختلفة للمؤسسة وتنظيم اجتماعات مشتركة مع المؤسسات الموردة

لهذه السلع بحيث استطاعت إقناع المؤسسات الصناعية الموردة بتعديل تشكيلتها السلعية بما يتلائم مع أذواق المستهلكين. كما تمكن الجهاز التجاري في المؤسسة من شراء سلع مختلفة من مؤسسات صناعية بأسعار إضافية وثم بيع سلع إضافية نتيجة هذه الجهود بمبلغ 7.5 مليون روبل.

وبرأينا فإن فعالية الجهاز التجاري لدراسة الطلب السكاني يتحدد قبل كل شيء بالتجديد المستمر للتشكيلة السلعية وإغنائها وإقامة المعارض البيعية على أساس تغيرات الطلب لسلع محددة والتحضير الجيد للتجارة الفصلية ودراسة الطلب المقتدر على السلع الأساسية والدعاية الناجحة وزيادة حجم التصريف..

ومن خلال دراستنا للاحتياطيات السلعية في مؤسسة الربيع التجارية فقد بلغت الاحتياطيات السلعية المدورة إلى 1989/1/1 مبلغ 75 مليون روبل بينما كانت الاحتياطيات السلعية في الربع الرابع لعام 1988 حوالي 119.8 مليون روبل وهذا يدل على أن الاحتياطات السلعية تنخفض حيث انخفضت بنسبة 62.6٪ ومنذ 1998/8/1 فان الاحتياطيات السلعية بدأت تتجه إلى انخفاض ملحوظ وهذا يدل على سرعة دورات التداول السلعي.

ففي شهر تموز من العام المذكور كان الاحتياطي السلعي حوالي 10.4 مليون روبل وفي آب حوالي 10 مليون روبل وفي أيلول 6.4 مليون بمعنى أن معدل الدوران في المؤسسة من الاحتياطيات السلعية بلغ في 1989/1/1 حوالي 36.6 يوم. أي أنه تسارع بالمقارنة مع 1/1/ 1988 إلى 10 أيام كما هو واضح في الجدول (2).

جدول (2): الخط الحركي للاحتياطي السلعي (بآلاف الروبلات)[3]

التاريخ	المعدل		الواقع		الانحراف	
	المبلغ	الأيام	المبلغ	الأيام	المبلغ	الأيام
1988/1/1	125930	66.1	89430	45.58	-36500	-20.42
1988/2/1	125930	66.1	96624.1	49.25	-29305	-16.76
1988/3/1	125930	66.1	92980.1	47.94	-32949	-18.07
||	||	||	||	||	||	||
||	||	||	||	||	||	||
||	||	||	||	||	||	||
1988/12/1	119800	56.7	70824	33.8	-48976	-22.9
1989/1/1	119800	56.7	75030	35.6	-44770	-21.1

[3] المعطيات الإحصائية للنشاط التجاري لمؤسسة الربيع التجارية – موسكو.

ومن أجل تخفيض الخسائر الناجمة على السلع المخزنة في العام التالي 1989 اتخذت المؤسسة جملة من الإجراءات التنظيمية الجديدة أهمها تخفيض أسعار السلع غير الرابحة من أجل الوصول إلى أقل كمية وقيمة في المخزون للعام التالي.

وفي مجال النوعية في العام 1988 وردت إلى المؤسسة سلع بقيمة /668.36/ مليون روبل حيث تم معاينة ما قيمة / 446.6/ مليون روبل أي نسبة 66٪ من السلع وقد اكتشفت عيوب في السلع بما قيمته 12.7 مليون روبل أي نسبة 2.8٪ من إجمالي السلع الموردة. كما كانت الغرامات التي فرضتها المؤسسة على المؤسسات الموردة بمبلغ 1644 ألف روبل تم تحصيل مبلغ 412 ألف منها. ومن أجل استلام سلع ذات نوعية جيدة في المستقبل وتلافي الخسائر الناجمة عن العيوب السلعية المستوردة طلبت مؤسسة الربيع من المؤسسات الموردة وضع اختامها النهائية على السلع وعقدت اجتماعات متعددة مع المؤسسات المنتجة الموردة لهذه السلع بهدف تلافي الخلل الحاصل في نوعية السلع المشتراة.

وبرأينا فإن إجراءات محاضرات وندوات ودورات تدريبية للعاملين في المؤسسة المختصة بمراقبة الجودة بهدف التعرف على الخصائص النوعية الجيدة للسلع من شأنه أن يرفع مستوى جودة السلع. كما أن سبر رأى الموظفين من خلال عرض هذه السلع في معارض البيع وإشراكهم في عملية تقييم جودة السلع من شأنه أن ينعكس إيجابياً على نوعية السلع الموردة.

وبهدف تقليص الأرصدة من السلع ذات الأسعار المخفضة نتيجة عدم إقبال المستهلكين عليها قامت المؤسسة بتكليف إجراءات الإعلان والدعاية للسلع غير الرابحة وبأسعار مخفضة وبالنتيجة انخفضت الخسائر في السلع غير الرابحة من قيمة 1.583 مليون روبل وفي 1/1/ 1988 إلى قيمة 879 ألف روبل في 1/1/ 1989.

إن انتقال المؤسسة إلى الحساب الاقتصادي لمجموعة عمال القسم المختص حيث يمثلون شكلاً متقدماً. لتنظيم حوافز العمل على أساس المسؤولية المشتركة والمصالح المتبادلة بين مجموعة العمل والمؤسسة ككل من شأنه أن يقود المؤسسة إلى نتائج اقتصادية متقدمة.

ويتحدد مسؤولية وحقوق الأطراف المتبادلة من خلال زيادة الصلات التعاقدية بينهم وتتضمن بنود هذا العقد المصالح الاقتصادية للعاملين بالتناسب مع كبر حجم التداول والحرص على ترشيد النفقات والموارد ونمو المبادرات ورفع مستوى مسؤولية العاملين، وفي ظروف الحساب الاقتصادي المستقل وتغطية النفقات فإن

تنظيم دخول العاملين على قاعدة وحدة عمال القسم المختص واستقلاليته يعطي دفعاً إيجابياً للعاملين لزيادة النشاط الاقتصادي وتحمل المسؤولية في ضمان أرفع أنواع الخدمات للسكان مع مراعاة قواعد التجارة والحفاظ على القيم الاستعمالية المادية للسلع وإنجاز أرفع مستوى لنمو التبادل السلعي بالتجزئة والاقتصاد بالنفقات والحرص على انضباط العمل وتقييم النتائج التي تم الحصول عليها شهرياً من خلال تطبيق الحساب الاقتصادي المستقل على مجموعة عمال القسم.

والنتيجة فإن دراستنا التحليلية لواقع المجمع التجاري (الربيع) أوصلت إلى جملة من النتائج في ضوء تحليل البيانات والإحصائيات ورقم أعمال المؤسسة المذكورة.

إن تنفيذ رقم أعمال مبيعات مخازن الخدمة الذاتية قد تجاوز الخطة من 87٪ إلى المنفذ هو 88٪ وقد عزت إدارة المجمع هذا النمو إلى زيادة مردود العاملين نتيجة تطبيق الآلية الاقتصادية الجديدة والواقع أن الآلية الاقتصادية الجديدة قد أعطت دفعة معتبرة لزيادة فاعلية النشاط التجاري ولكن العامل الأساسي هو تمتع هذا المجمع بوضع شبه احتكاري في سوق التجزئة القائم على أساس الحساب الاقتصادي المستقل. كما أن ضعف المنافسة ونقص العرض السلعي قياساً إلى الطلب أدى إلى تنفيذ الخطة بنسبة أكبر من واقعها.

لاحظنا أن نسبة 11.9٪ من حجم التداول السلعي لدى المجمع لم تباع وقد عزتها الإدارة إلى تراكمات سلعية ذات نوعية متدنية انتقلت من رصيد آخر المدة ولدى البحث تبين أن المسؤولية يتقاسمها الموردون من جهة وإدارة المجمع التجاري من جهة أخرى. حيث أن العقود المبرمة بينهما لم تنفذ بشكل صحيح فالموردون لم يلتزموا بشروط العقد بشكل دقيق فيما يتعلق بمواصفات السلع ومواعيد توريدها، وإدارة المجمع التجاري لم تلاحق الموردين بفرض الغرامات المادية نتيجة الضرر الذي أصابها إضافة إلى أنه كان بالإمكان تخفيض أسعار هذه السلع لبيعها لو كانت إدارة المجمع قامت بدراسة السوق بشكل صحيح.

لم نلاحظ تغيرات حقيقية في مجال نشاط العاملين التجاري في هذا المجمع إذ لازال العمل يسير وفق الطريقة القديمة وبالتالي يتناقص هذا مع أبسط مبادئ تطبيق الآلية الاقتصادية الجديدة فليس هناك أية بحوث جدية للعناصر المكونة للسوق بما فيها دخول المستهلكين وتغيرات الأذواق وحجم السلع المنافسة وحجم الطلب السكاني المقتدر والتنبؤات السوقية.

تفترض الآلية الاقتصادية الجديدة في حقل التجارة إحلال العلاقات السلعية النقدية محل التوجيهات والأوامر الإدارية من أعلى، وهذا ما يفترض قيام المجمع

التجاري المذكور بجملة إعلانات واسعة للتعريف بالسلع الاستهلاكية التي يتعامل بها المجمع. وقد لاحظنا من خلال الدراسة عدم التقيد بأبسط قواعد الإعلان سواء من حيث الشكل أو المضمون وهذا ناتج عن ضعف الخبرة في هذا المجال باعتبار أن أسلوب الإعلان هو أسلوب جديد كلياً في السوق التجاري ويفترض أن يتغير دور الإعلان مع تطبيق الآلية الاقتصادية الجديدة.

لاحظنا أن كتلة الأرباح القابلة للتوزيع في المجمع غير حقيقية بسبب الضغط المصطنع لنفقات التداول وذلك عندما قمنا بتحليل عناصر نفقات التداول وتحديد فعاليتها الاقتصادية. وهذا يعني دخل لا يقابله جهد مقترن بنتائج نفقات العمل الاجتماعي. ومن خلال دراستنا لأسلوب المباريات الاقتصادية القائمة في المجمع لاحظنا أن هذه المباريات شكلية حيث أن الهدف من المباريات الاقتصادية الوصول إلى أكبر مردود اقتصادي في أقل التكاليف الممكنة وهذا لم يتحقق وبالتالي لم نلاحظ من نتائج هذه المباريات ما يدل على أن هناك ثمة خبرة متقدمة ومبتكرة قابلة للتصميم، ولا يزال تهيئة الكوادر التجارية في المجمع يسير وفق الطريقة القديمة وقد لاحظنا من خلال بحثنا الميداني أن أسلوب أداء خدمات العاملين للمستهلكين في المجمع يتناقض مع ديناميكية الآلية الاقتصادية الجديدة. وهذا ناتج على أن المنافسة بين المؤسسات التجارية لم تأخذ مجالها بعد، كما أن دخول العاملين المادية في هذا المجمع لا ترتبط بجزء كبير منها بالدخل الحقيقي الناتج عن عمل العاملين. ويعود هذا بشكل أساسي إلى النقص الكبير في العرض السلعي القابل لتلبية الطلب المقتدر. في بحثنا لسياسة الأسعار في المجمع لاحظنا أن سياسة الأسعار غير المرنة فما يتعلق بالسلع الاستهلاكية موضوع نشاط المجمع التجاري تؤثر سلباً على تطبيق الآلية الاقتصادية الجديدة وهذا مرده إلى كون الأسعار تحدد بشكل مركزي وبالتالي يجب إعادة النظر بسياسة الأسعار وترك هامش للمرونة للمجمع لإقرارها على ضوء معطيات السوق.

وبالنتيجة فقد لاحظنا أن تطبيق الحساب الاقتصادي المستقل والتمويل الذاتي كأهم حلقات الآلية الاقتصادية الجديدة يسير بشكل مصطنع في هذا المجمع نتيجة للعوائق الموضوعية والذاتية التي أشرنا إليها.

الاستنتاجات والمقترحات:

من خلال هذه الدراسة التحليلية العلمية للمسألة النظرية والتطبيقية للآلية الاقتصادية الجديدة في روسيا في مجال التجارة الداخلية توصلنا إلى جملة المقترحات والاستنتاجات أهمها:

- إعطاء المؤسسات التجارية القاعدية صلاحيات واسعة في إدارة شؤونها

الاقتصادية.

- تطبيق الحساب الاقتصادي المستقل في المؤسسات التجارية ذات الأحجام الكبيرة والتدرج في تطبيقه للمؤسسات التجارية المتوسطة والصغيرة.
- تطوير القاعدة المادية التكنيكية في تجارة التجزئة وتطوير الأشكال المتقدمة في بيع المواد الاستهلاكية والقيام بالخدمات التجارية.
- إعطاء الهيئات الإدارية المحلية صلاحيات أوسع في إدارة وتنظيم السوق الواقع في نطاق عملها على حساب تقليص دور المركز.
- توسيع حقوق العاملين في حقل التجارة في مجال الحوافز المادية بالتناسب مع حجم عملهم ومردوديته.
- إعطاء التجارة دور أكبر في علاقتها بالصناعة من أجل زيادة منتجات مواد الاستهلاك المنتجة في الصناعة وتحسين نوعها.
- اختصار الحلقات التجارية الوسيطة بين المنظمات القاعدية التجارية والمركز.
- إعطاء الحق للمؤسسات التجارية القاعدية في إبرام العقود مع مؤسسات الإنتاج السلعي الموردة بالمواصفات والزمن المحدد بالعقد.
- الانتقال بالمؤسسات التجارية القاعدية إلى الأساليب المرنة في إدارة العمل التجاري وكذلك الانتقال بها من الأساليب الإدارية إلى الأساليب الاقتصادية.
- إلغاء الازدواجية في إدارة المؤسسات التجارية على مستوى المركز وكذلك على مستوى الحلقات الوسطى والقاعدية.
- التحول التدريجي من المؤسسات التجارية المختلطة إلى المؤسسات التجارية المتخصصة.
- اختصار عدد المؤشرات المركزية التخطيطية العليا الملزمة للمؤسسات التجارية القاعدية واقتصارها على المؤشرات التالية. مؤشرات الطلبيات الحكومية، مؤشرات الحجم الإجمالي لسلع المواد الاستهلاكية بالتجزئة، مؤشر حجم الاستثمارات الموظفة، مؤشر حجم البناء والتركيب.

REFERENCES المراجع*

1- المعطيات الإحصائية للنشاط الاقتصادي لمؤسسة الربيع التجارية – موسكو 1988.

2- بوكيوف. ف. ن: النظام الاقتصادي في التجارة، مجلة الاقتصاد،موسكو 1986.

3- بارانوفا. ل. ي- ليفين ي. ا: الحاجات، الدخول، الاستهلاك،موسكو 1988.

4- براودي ف. ب: آلية الادارة الاقتصادية للانتاج والتداول السلعي الاستهلاكي،موسكو 1988.

5- وارتبيان. م. م: التجارة في مستوى نوعي متقدم. موسكو 1988.

6- فورونين ا. ب وآخرون: الحساب الاقتصادي المستقل – تغطية التكاليف، التمويل الذاتي مشاكل وخبرات،موسكو 1988.

7- نورنتسوف ي.م: مشاكل الاصلاح الاقتصادي أسباب ونتائج،موسكو 1987.

8- ليبديف. ف. ك وآخرون: آفاق الاصلاح الاقتصادي،موسكو 1988.

9- ليفين. ي. ا: السوق الداخلي في النظام الاشتراكي، موسكو 1983.

* عناوين المراجع مترجمة عن اللغة الروسية.